

Ligue Algérienne pour la Défense des droits de l'Homme

الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

المكتب الوطني Bureau National

بريد الكتروني laddhalgerie@gmail.com

هاتف نقال 213.7.71.59.26.18

Email : laddhalgerie@gmail.com

Tel Portable : 213.7.71.59.26.18

الجزائر 17 أكتوبر 2016

ربع الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر

منذ عام 1992 أعلنت الأمم المتحدة رسميا بان يوم 17 أكتوبر يوما دوليا للقضاء على الفقر والذي اتخذ شعارا له هذه السنة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية منها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان : تحت شعار ” الخروج من دائرة المهانة والإقصاء إلى أفق المشاركة: القضاء على الفقر بجميع مظاهره”.

و بهذه المناسبة فان الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ترى بان مظاهر الفقر في المجتمع الجزائري تتجلى من خلال تدهور المستوى المعيشي وسوء الخدمات الصحية والبطالة وتزايد الراغبين في الهجرة بأي ثمن وانتشار ظاهرة التسول وأطفال الشوارع والدعارة وتشغيل الأطفال وانتشار الأحياء الفوضوية على شكل الأكواخ القصديرية .

إن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان تؤكد بانها ناضلت في الماضي ولا زالت تناضل من اجل إسماع صوت الفقراء, ولمطالبه الحكومة الجزائرية بالتحرك الجدي والعاجل, لان القضاء على الفقر يستوجب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية وعلى الأخص منها توزيع عادل للثروات من خلال نظام عادل للأجور مع محاربة اقتصاد الرعب والفساد الذي شمل كل الميادين السياسية والاقتصادية.

كما ترى الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بان ارتباط الفقر في الجزائر يعتبر انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقرها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان, وفي مقدمتها الحق في التنمية والحق في العمل, الحق في الصحة, الضمان الاجتماعي, والتعليم, السكن اللائق, والعيش الكريم, والبيئة السليمة .

في هذا السياق فان الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ، و على الخصوص السيد هواري قنور الأمين الوطني المكلف بالملفات المختصة يدق ناقوس الخطر و

يؤكد بأن كافة المؤشرات الإحصائية تكشف عن ظاهرة الإفقار المنتشرة في الجزائر منذ تخلي الدولة عن التزاماتها و محاولة تسويق و ترويج شعارات جوفاء منها ،"اقتصاد السوق " في ظل غياب رؤية واضحة حول السياسة الاجتماعية و هشاشة فئات متزايدة من السكان.

كما أن مظاهر الفقر عرفت تحولا كبيرا في الجزائر بحيث لم يعد الفقر يمس الفئات المحرومة فقط، بل حتى الفئات المتوسطة انزلت إلى هوة الفقر و أصبحت مهددة به، و إذا كان الفقر يميز سكان المناطق الريفية فيما قبل، فإنه أصبح اليوم منتشر في شكل كبير حتى في المدن و المناطق الحضرية و ساءت الظروف التعليمية و الصحية و عادت إلى الواجهة أمراض كان تم القضاء عليها و تم تسجيل نقص في معدل التغذية و ارتفاع في معدل البطالة.

و عليه الفقر ليس مجرد انخفاض في الدخل فقط، فالفقراء يعانون على جبهات كثيرة: اعتلال الصحة، الحرمان من التغذية، السكن ، التعليم ،البطالة العزلة، الاضطرابات الاقتصادية في تدني السلم الاجتماعي و الخوف من المستقبل؛ في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السيئة التي تعيشها الجزائر بعد الانهيار المتواصل لأسعار البترول الجزائر في خطر حقيقي بالنظر إلى اعتمادها المطلق على عائدات تصدير البترول ، و تراجع كذلك قيمة الدينار الى مستوى متدني لم يشهد له مثل منذ الاستقلال مقابل الدولار.

و للتتوير الرأي العام الوطني بان تناقض في الإحصائيات يجرنا الى التساؤل من نصدق في الأرقام حول عدد الفقراء بعد أصبح تسجيل التناقض و التضارب بين الوزارات و المنظمة شبه الحكومية ، حتى صرحت وزيرة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة، مونية مسلم، بأن الأرقام الدقيقة لعدد المعوزين بالجزائر غير متوفرة بسبب عدم تحديد مقاييس المعوز أو المحتاج الحقيقي حسبها ، و أضافت الوزيرة خلال نزولها ضيفة على ركن "ضيف التحرير" للقناة الوطنية الثالثة في يوم 09 جوان 2016، اعتبرت أنه ليس لدينا نظام لتحديد هذه الفئات و لكن الاحصاءات المتوفرة حاليا تقدر هذه الفئة ما بين مليون و 700 ألف الى مليونين و هي الارقام التي تقدمها وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ،وحسبها هذه الأرقام لا تعكس الواقع على حد قولها.

و بحسب الوزيرة فإن الـ 700 مليون دينار جزائري المخصصة للتضامن في رمضان التي تخصصها وزارتها لا تمثل سوى نسبة 7 بالمائة و البقية أي اكثر من 80 بالمائة تخصص من طرف الداخلية و الجماعات المحلية و كذا المحسنين

وفي هذا المجال فان السيد هواري قدور الأمين الوطني المكلف بالملفات المتخصصة للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان يؤكد بان المشهد يتكرر كل عام سيناريو قفة رمضان و ما ينتج عنه في طوابير لا متناهية ومن احتجاجات عارمة عبر القطر الوطني و هو ما يشير إلى أن الإحصائيات مختلف الهيئات بعيدة كل البعد عن الواقع المعيشي لنسبة كبيرة من العائلات الجزائرية، وتلك الأرقام لم تخص الجزائر العميقة التي تشهد فقرا مدقعا لدى فئات واسعة تتخبط في ظروف اجتماعية مزرية تطبعها البطالة و الدخل الضعيف .

و أمام فشل سياسة الترقية للحكومة فان الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق تلفت نظر الرأي العام الوطني إلى خطورة هذه الظاهرة وتؤكد بأن الفقر يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان حيث يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية و الغذاء و الملابس و التعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة ، وفرص المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية.

و تجدر الإشارة إلى أن النظام الجزائري يرفض إطلاق كلمة الفقر و تفضيل كلمة "عائلات محتاجة " كان الأجر عليه التفكير في حل للملايين من الجزائريين الذين لا يجدون ما يسد رمقهم حتى في المواد الغذائية الأساسية و أوضح السيد هواري قدور الأمين الوطني المكلف بالملفات المتخصصة للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بان عدد الفقراء في الجزائر قد ارتفع بنسبة ملحوظة في سنوات 2015/2016، بعدما أثرت الأزمة الاقتصادية الطبقة العاملة و التي تسببت في ظهور عدد جديد من الفقراء . و ذلك حسب دراسة لسنة 2015 للمكاتب الولائية للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان , و خصت 4500 عائلة ، تم اختيارها من مختلف جهات الوطن ، و وفقا لمؤشر الاقتصادي الذين يعيشون على أقل من 1,24 دولار في اليوم الواحد، تنبيه للرأي العام ان للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان لم تأخذ مؤشر الحديث للبنك العالمي باعتماد على مؤشر أقل من 1.9 دولار في اليوم الواحد التي في صد د اعتمادها من طرف البنك الدولي في أواخر 2015 ،حتى لا نعطي مبرر لسجل إعلامي لحكومة .

أسفرت دراسة ميدانية نتائجها ،على أن 35 بالمائة من الجزائريين مصنفيين في خانة الفقر .

على العموم فان 93 بالمائة من المواطنين المعنيين بالدراسة و حسب أكدوا بان حالتهم المادية الاقتصادية و الاجتماعية كانت أفضل قبل انهيار أسعار النفط ، كما أظهرت الدراسة بان القدرة الشرائية لدى الجزائريين قد انهارت بنسبة 60 بالمائة خلال الأشهر القليلة الماضية مع ارتفاع الأسعار خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية مما يضطرهم إلى العيش بتواضع أو ما يسمى بضمان القوت اليومي للعائلات .

و في نفس السياق كشفت آخر التقارير و الدراسات التي توصل إليها أساتذة باحثون، شاركوا في الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة الجزائر 3 في يوم 09 ديسمبر 2014 حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، أن نصف سكان الجزائر فقراء 20 مليون جزائري ' يعني بان جزائري من اثنان يعيش تحت خط الفقر ويعشون ظروفًا اجتماعية مزرية.

و تؤكد الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بان دور الدولة الطبيعي في حماية الفئات الهشة غائب تماما و ذلك واضح من خلال نتائج مشاريع التنمية التي تهدف إلى تقليص نسبة الفقر خاصة في إطار انخفاض أسعار النفط و التي تخلت عن الطبقة الشعبية تحت رحمة الأسواق الاقتصادية المتوحشة التي تسيروها جماعات مافيوية و ليس تجار .

و على هذا الأساس فان السيد هواري قدور الأمين الوطني المكلف بالملفات المتخصصة للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان يوجه أصابع الاتهام إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة و التي تبتعد يوما بعد يوم عن التنمية الحقيقية و خلق الثروة و يقوم اقتصادنا على توزيع المداخل هذه الأخيرة لا تتم وفق المعايير التي تضمن العدل و المساواة يكرسها وجود فئات تستفيد من المداخل بدون بذل أي مجهود و فئات أخرى تقبع تحت أجور هشة و ضعيفة و فئات مقصية تماما من مسار التوزيع .

كما يلفت النظر السيد هواري قدور الأمين الوطني المكلف بالملفات المتخصصة بان ما يقارب 10 بالمائة فقط من الجزائريين يستولون على 80 بالمائة من ثروات البلاد و هو الوضع الجد مقلق و هو ما يوضع بان الفجوة ستكون أعمق بين طبقات الشعب و ستسجل في تاريخ الجزائر

و لهذا تؤكد الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بان نسبة الفقر قد ازدادت بشكل ملحوظ منذ 2015 حيث التقديرات تشير ربع الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر

المكتب الوطني

أمين وطني مكلف بالملفات المتخصصة
هواري قدور